

القرار عدد 700

الصاوير بتاريخ 24 شتنبر 2020

في الملف الإداري عدد 2019/1/4/2209

إيقاف التنفيذ - قرار استثنائي.

لما كان البين من ظاهر وثائق الملف وجود ظروف استثنائية تبرر الاستجابة لطلب إيقاف التنفيذ، فإنه يتعين التصريح بإيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه إلى حين البت في طلب النقص.

إيقاف التنفيذ

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يؤخذ من وثائق الملف ومن القرار المطلوب إيقاف تنفيذه المشار إلى مراجعه أعلاه أن (ش.ف) تقدم بمقال أمام المحكمة الإدارية بالرباط بتاريخ 2017/07/17، عرض فيه أنه تم توظيفه من طرف وزارة الطاقة والمعادن كأستاذ مساعد بالمدرسة الوطنية للصناعة المعدنية بتاريخ 1980/10/01، وبما أن القانون 47-05 قضى بإخضاع هيئة الأساتذة الباحثين بمؤسسات تكوين الأطر العليا لنظام المعاشات المدنية، فقد تم إخضاعه لنظام المعاشات بأثر رجعي يعود لتاريخ التوظيف وأنه في إطار عملية تشجيع المغادرة الطوعية للموظفين فقد تمت الموافقة على طلبه بتاريخ 2006/09/29 وتم حذفه من أسلاك الإدارة وتم احتساب معاش تقاعده على أساس نسبة 2 في المائة، مضيفا أنه ساعة الموافقة على طلبه كان يبلغ من السن 53 سنة، وبحلول فاتح يناير 2013 وأصبح في السن القانوني للإحالة على المعاش، مؤكدا أن الفصل 12 من نظام المعاشات المدنية يحدد معاش التعاقد بالنسبة للموظفين الحاليين على التقاعد بمقتضى برنامج التشجيع على المغادرة الطوعية على أساس 2 في المائة إلى غاية بلوغ حد السن القانوني للإحالة إلى المعاش و2,5 في المائة ابتداء من بلوغ هذه السن القانونية، ملتصا بالحكم بتسوية وضعيته المعاشية وذلك باحتساب معاشه على أساس نسبة 2,5 في المائة ابتداء من تاريخ 1 يناير 2013، مع ما يترتب عن ذلك من آثار قانونية وشمول الحكم بالنفاذ المعجل والبت في الصائر وفق القانون. وبعد الجواب وتمام الإجراءات، قضت المحكمة بتسوية الوضعية المعاشية للمدعي، وذلك بإعادة احتساب معاش تقاعده على أساس نسبة 2,5 في المائة من تاريخ بلوغه السن القانونية للإحالة على التقاعد مع ما يترتب عن ذلك من آثار قانونية وبرفض باقي الطلب وتحميل المدعى عليهم الصائر بحكم استأنفه الصندوق المغربي للتقاعد (الطالب) أمام محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط التي أيدته بمقتضى القرار المطلوب إيقاف تنفيذه.

في أسباب إيقاف التنفيذ :

حيث تقدم الطالب بمقال أمام هذه المحكمة بتاريخ 2020/06/23 يلتمس فيه إيقاف تنفيذ القرار الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط عدد 3023 بتاريخ 2018/06/25 في الملف عدد : 2017/7210/46 الذي قضى بتأييد الحكم المستأنف القاضي بتسوية الوضعية المعاشية للمدعي، وذلك بإعادة احتساب معاش تقاعده على أساس نسبة 2,5 في المائة ابتداء من تاريخ بلوغه السن القانونية للإحالة على التقاعد مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية وبرفض باقي الطلب وتحميل المدعى عليهم الصائر، وذلك لوجاهة وجدية أسباب الطعن بالنقض التي يرجع معها إلى حد بعيد احتمال نقض وإبطال القرار المطلوب إيقاف تنفيذه، وتفاديا لما قد يترتب عن تنفيذ القرار المطلوب إيقاف تنفيذه من خلق ارتباك عند تحقق الاحتمال الراجع بنقض وإبطال القرار المذكور وخلق أوضاع واقعية وقانونية يصعب تداركها، وذلك إلى حين البت في طلب النقض المرفوع ضد نفس القرار.

حيث، يتبين من ظاهر وثائق الملف وجود ظروف استثنائية تبرر الاستجابة لطلب إيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه.



لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بإيقاف تنفيذ القرار عدد 3023 الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ 2018/06/25 في الملف عدد 2017/7210/46 إلى حين البت في طلب النقض وتحميل المطلوب في الإيقاف الصائر. المجلس الأعلى للسلطة القضائية

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية (القسم الأول) السيد عبد المجيد بابا أعلي والمستشارين السادة : المصطفى الدحاني مقررا، نادية للوسي، فائزة بلعسري، عبد السلام نعناني ومحضر المحامي العام السيد سابق الشرقاوي، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة نفيسة الحراق.